نقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: أجرة التحليل في المخابر الخاصة أكثر من ١٠٠ ألف ليرة

«الصحة» ترفع سعر تحليل ما قبل الزواج من ١٥ ألف ليرة إلى ٥٥ ألف ليرة

| محمد منار حميجو

أكد رئيس فرع دمشق في نقابة الأطباء عماد سعاده أن وزارة الصحة أصدرت قراراً برفع تحليل ما قبل الزواج إلى ٥٥ ألف ليرة بعدما كان سابقاً ١٥ ألف ليرة، مرجعاً أسباب هذا الرفع إلى غلاء المواد المستخدمة في التحاليل باعتبار أنه يتم إجراء العديد من التحاليل للخطيبين ويتم جمعها في تقرير نهائي وبالتالي فإن التكلفة الموضوعة هي أجرة هذه التحاليل وليست قيمة التقرير النهائي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح سعاده أن سعر تحاليل هذه المواد في المخابر والمشافي الخاصة من الممكن أن تصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف ليرة وبالتالي التعرفة الجديدة ليست غالية أبداً في مراكز تحليل ما قبل الزواج باعتبار أنها تحصل على نصف القيمة التي تحصل عليها المخابر الخاصة رغم أن الأجهزة التي تستخدم في التحليل لها استهلاكها.

واعتبر سعاده أن تحليل ما قبل الزواج هو مشروع وطني للوقاية من الأمراض الوراثية مثل التلاسيميا وفقر الدم المنجلي والأيدز والتهابات الكبد إضافة إلى التحاليل الدموية ورحلان الخضاب وبالتالي فإنه عبارة عن مجموعة من التحاليل مجموعة في تقرير نهائي، مؤكداً أنه لا يحق للخاطبين تسجيل زواجهما في المحكمة الشرعية من دونه.

ورأى أن هذه التحاليل هي مبادرة من وزارة الصحة لتجنب الأمراض الوراثية والمعدية التي من الممكن أن تحدث بين الزوجين.

وأكد أن التحاليل التي تتم للخطيبين تكون دقيقة ولا مجال للخطأ فيها باعتبار أن هذا الموضوع مصيري بالنسبة إليهما وبالتالي فإن الأجهزة المستخدمة في التحاليل عليها موافقة من لجنة مخبرية اختصاصية في وزارة الصحة وضمن المواصفات العالمية، مشيراً إلى أن نتائج التحاليا ترسل دورياً إلى وزارة الصحة.

وفيما يتعلق بموضوع التعرفة الطبية أوضح سعاده أنه يتم دراستها ضمن لجان مختصة بذلك حتى تكون تعرفة عادلة ومرضية لجميع الأطراف من دون أن يحدد قيمة التعرفة الجديدة، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يكون فيها جزء من الإجحاف بحق الأطباء في حال أخذنا بالتطورات الحاصلة خلال السنوات الماضية، مبيناً أن الدراسة تتم حتى يكون هناك قرار دقيق ومبني على الكثير من المعطيات حتى لا تكون التعرفة الطبية الجديدة مجحفة بحق جميع الأطراف.

وكشف سعاده أن عدد الأطباء في دمشق وصل إلى ١٢ ألف طبيب، لافتاً إلى هناك انخفاضاً في عدد الأطباء الذين يغادرون البلاد خلال الفترة الماضية.

وأكد أن سفر الأطباء إلى خارج البلاد ليس بحديث، هناك الكثير منهم يغادرون البلاد لمتابعة الاختصاص وعند الانتهاء من دراسة اختصاصهم يعودون إلى البلاد لممارسة المهنة وبالتالي ليس كل من غادر البلاد تركها ولم يعد إليها مرة ثانية.

وأشار سعاده إلى أن هناك الكثير من القطاعات الصحية تابعت عملها ومن دون انقطاع رغم ظروف كوفيد١٩ بما في ذلك إجراء العمليات الباردة كما أن الخدمات الطبية لم تتوقف رغم كل الظروف وبالتالي فإن الكادر الطبي بخير وأنه لا يوجد أي مشكلة بعدد الأطباء، لافتاً إلى وجود بعض الصعوبات بسبب ظروف الحصار الجائر المفروض على بلدنا في تأمين بعض المواد الطبية.

> ١٢ ألف طبيب في دمشق.. والتعرفة الطبية تدرس لتكون عادلة ومرضية للجميع

٥٤٦٩٥٣ سيارة مسجلة في العاصمة

مدير نقل دمشق ممدوح العلان: ٥٢ مليار ليرة إيرادات المديرية في ٩ أشهر

| محمود شاهين

كشف مدير نقل محافظة دمشق المهندس ممدوح العلان أن مجموع إيرادات المديرية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أيلول من العام الحالي بلغت ٥٢ مليار ليرة سورية، موزعة بين رسوم بقيمة إجمالية بلغت ٥٠,٦ مليار ليرة وضريبة دخل بقيمة ١,٧٥ مليار ليرة.

وبين مدير النقل أن عدد المعاملات التي أنجزتها المديرية خلال الفترة نفسها بلغت ٢٧٤١٩٥ معاملة، على حين بلغ عدد المركبات المسجلة لدى المديرية ١٨٤٥ مركبة، علماً أن عدد المركبات الإجمالي في المديرية هو | ٥٤٦٩٥٣ | مركبة من مختلف الأنواع والفئات.

وأشار العلان إلى أن المديرية قامت بإنجاز الربط مع باقي مديريات النقل في المحافظات وتشغيل واستثمار برنامج المعاملات المركزي وبرنامج الدفع الإلكتروني، كما تم الربط الشبكي بين المديرية وإدارة المرور والاستعلام عن مخالفات المرور إلكترونياً من دون الحاجة إلى مراجعة فرع المرور، إضافة إلى إجراء الربط الشبكي بين المديرية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية واستيفاء المبالغ المترتبة للمؤسسة إلكترونياً.

ولفت مدير نقل دمشق إلى افتتاح وتشغيل صالة جديدة لإجراء المعاملات وفقاً لمبدأ الموظف الواحد ونظام الدور مجهزة بأحدث التجهيزات الحاسوبية، كما تم العمل على تجهيز صالة جديدة في المديرية لإجراء المعاملات مع العمل على تجهيز هنغار الفحص الفني للمركبات، والاستمرار في تطبيق الإجراءات الخاصة بالوقاية من فايروس كورونا من تعقيم وارتداء الكمامات وتطبيق التباعد المكاني ومنع الازدحام، ناهيك عن الاستمرار بتشغيل مراكز خدمة المركبات في كل من /الميدان_التجهيز/ إضافة إلى المديرية الرئيسية في الزبلطاني.

ونوه العلان باستخدام التقنيات الحديثة في المراسلات ومطابقة الوثائق الخاصة بالمركبات وذلك عن طريق الفاكس والإيميل، واستخدام أجهزة فنية حديثة لكشف التزوير في هياكل المركبات، وتطوير وتحديث البرمجيات ووضع حواسب ومخدمات حديثة في الخدمة وأرشفة جميع أضابير المركبات المسجلة في المديرية والمعاملات التي يتم إنجازها بشكل يومي.

وأشار مدير النقل إلى إطلاق خدمة(تجديد الترخيص) للمركبات إلكترونياً من خلال التطبيق الإلكتروني من دون الحاجة إلى مراجعة المديرية، إضافة إلى تشغيل مكاتب لإرشاد المواطنين ووضع لوحات إرشادية للدلالة على خطوات إنجاز المعاملات والوثائق المطلوبة وأجرة المعاملة.

ونوه العلان بمعالجة شكاوى المواطنين مباشرة من خلال تطبيق سياسة الأبواب المفتوحة في الإدارة ومن خلال استقبال الشكاوى هاتفياً أو خطياً ومكافحة ظاهرة انتشار المعقبين والسماسرة بالتعاون مع الجهات المختصة.

> إطلاق خدمة «تجديد الترخيص» للمركبات إلكترونياً من خلال التطبيق الإلكتروني

انهيار بناء مخالف بحماة يكشف عن مخالفات لكبار تجار البناء وفساد في البلديات

| حماة- محمد أحمد خبازي

صباح يوم الجمعة الماضي ١٠/٢٩ أفاقت حماة على انهيار بناء مخالف بمشاع النقارنة على رؤوس العائلة التي كانت تسكنه، ما أدى إلى وفاة السيدة «عفاف أحمد المصري» تولد ١٩٩٠ وطفلتها «رولا» تولد ٢٠١٠ وإصابة كل من الزوج مصطفى عجاج وأولاده الأربعة «ورد وحسناء وغزل ومحمد» نقلوا على إثرها لمشفى حماة الوطني لتلقي العلاج المناسب، وليقيموا اليوم في مركز مأوى يشرف عليه فرع الهلال الأحمر بحماة.

وربما كانت هذه الحادثة المفجعة الأولى من نوعها، ولكنها لن تكون الأخيرة، فمشاع النقارنة مصنف كأرض زراعية ومروية، وممنوع البناء عليها، ولكن غياب الرقابة والمحاسبة، والطمع الفاحش، وعدم تطبيق القانون بحق المخالفين فيما سبق، جعل هذا المشاع قبلة لتجار البناء والمتعهدين والمتنفذين، الذين شيدوا فيه أبنية مخالفة بقصد المتاجرة والإثراء غير المشروع، حتى لو كان الثمن حياة الأبرياء.

وبيّن مصدر خاص في مجلس مدينة حماة لـ«الوطن»، أن هذا المشاع يضم مخالفات كبيرة لتجار كبار لا أحد يجرؤ على المساس بمخالفاتهم! وأوضح أن ملف الفساد في هذا المشاع ومخالفات البناء التي شيدت فيه، حتى قبل عام ٢٠١١ أطاح بالعديد من رؤساء المجلس الذين تعاقبوا على مدينة حماة منذ أكثر من ٢٥ عاماً، وأدى إلى سجن العديد من العاملين في دائرة البناء، الذين كانوا كبش فداء. ولفت إلى أن كل حملات الهدم التي كان يشنها مجلس المدينة فيه، كانت تتوقف بعد حين، وكذلك هدم بعض المخالفات.

من جانبه، بيّن رئيس مجلس مدينة حماة معاوية جرجنازي، الذي سمي رئيساً للمجلس بالمرسوم رقم ١٤٩ تاريخ ٢٠٢١/٦/٧، نتيجة إطاحة ملف مخالفات البناء في هذا المشاع بسلفه، أن المنطقة العقارية النقارنة ثالثة، تقع ضمن الحدود الإدارية للمدينة ولكن خارج المخطط التنظيمي، وتصنيفها كحقول خصبة وأراض زراعية غير مسموح البناء فيها.

وأوضح أن كل الأبنية القائمة حالياً مخالفة وغير مرخصة، ولم تخضع لأي دراسة علمية هندسية، وغير قابلة للتقييم الإنشائي على وضعها الحالي لعدم توافر مخططات تنفيذية لها.

وقال: توجد عدة محاولات سابقة لإدخالها ضمن المخطط التنظيمي للمدينة، ليتم إخضاعها للمراقبة الهندسية والترخيص والضوابط التي تؤمن السلامة العامة للأبنية، ولكن دائماً كانت مديرية الزراعة ترد أن المنطقة مصنفة زراعية، ولا يسمح بإدخالها في المخطط التنظيمي، إضافة لرفض مديرية الموارد المائية، التي تؤكد أن المنطقة تقع ضمن مشروع خط الري الحكومي وتعد أرضاً مروية.

وعن الإجراءات التي اتخذها مجلس المدينة بعد تلك الفاجعة، بيّن جرجنازي أنه تم رفع كتاب للمحافظة، لمخاطبة الدوائر والمؤسسات الخدمية لرفد المجلس ومؤازرته بالآليات الضرورية لشن حملة هدم لكل المخالفات التي تستدعي الهدم في مشاعات «النقارنة وضاحية أبي الفداء والمصافي والضاهرية» وغيرها.

وقال: كما وجهنا إنذارات لكل المخالفين وشاغلي الأبنية المخالفة بضرورة الإخلاء الفوري تمهيداً لبدء عملية الهدم. كما يتم إعداد قائمة وجرد لكل تجار المخالفات، الذين تتكرر ضبوط المخالفات بحقهم، ليصدر المكتب التنفيذي قراراً بوضع إشارة حجز ومنع تصرف على ملكياتهم حسب أحكام المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية والتعاميم المتعلقة بذلك. كما تم رفع كتاب للمحافظة لتوجيه الكهرباء والمياه بعدم منح عداد لأي عقار مخالف مهما كان.

أما المواطنون فقد شككوا بقدرة مجلس مدينتهم على هدم المخالفات الكبيرة بمشاع النقارنة، وقال بعضهم: لقد سمعنا كثيراً عن حملات هدم مخالفات البناء بهذا المشاع، ولكنها كانت تتوقف بعد يومين أو ثلاثة، بعد تدخل الرؤوس الكبيرة والمنتفعين من تلك المخالفات. وقال آخر: المخالفات معروفة، ومعروف من هم أصحابها، ولكن لا أحد يستطيع أن يقول لهم: «محلا الكحل بعيونكم»!

فيما قال آخر: هل يستطيع المسؤولون بمجلس المدينة أن يجيبوا عن سؤال: لماذا توقفت الحملة التي شنت على المخالفات بالشهر الثاني عشر من العام الماضي؟

> وجهنا إنذارات لكل المخالفين بضرورة الإخلاء الفوري تمهيداً لبدء عملية الهدم